تارة يكون منع تحريم وتارة منع كراهة واخرى منع تنزيه (وذلك التفاوت يعلم بحسب مايفهم من تشديد الشارع وتخفيفه بالنسبة الى ابتداع ذلك الجنس وباعتبار موارده ومحاله فان البدع المتعلقة بالعادات لاتساوى البدع التى فى احكام العبادات واحوالها وهى لاتكون مساوية لما يتعلق بالاعتقادات (ولكن لا يجوز تكفير احد من المسلمين بسبب مايدين به من البدع فانه مأول مبتدع لامنكر مكذب والكفر هو التكذيب ليس الا * (ومما يجب ان يعلم ان البدعة فى الشريعة هى ما احدث فى الدين بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم والصدر الاول (وهى فى العبادات والعقايد والحدود وغيرها لاتكون حسنة البتة (بل فيما دون ذلك بان يكون ذلك الامر فى نفسه امرا مستحسنا ولايكون عبادة مقصودة بل وسيلة للخير ولم يات به الاوائل من الامة (اما لعدم الداعى له كجمع القران فعله ابوبكر الصديق رضى الله عنه ووضع التاريخ واتخاذ الدواوين فعله عمر رضى الله عنه والاذان فى المنارة يوم الجمعة وتفويض زكوة الاموال الباطنة الى اربابها فعله عثمان رضى الله عنه واتخاذ المحبس وتعدد صلوة العيد فى مصر واحد فعله على رضى الله عنه لما قيل له ان بالبلد ضعفاء لايستطيعون الخروج الى المصلى فاستخلف عليهم رجلا يصلى بهم فى المسجد كل فى ايام خلافته ولم يكن قبله ومثل احداث الهجاء والبحث عن الاسانيد واحوال الرجال بالجرح والتعديل فى الروات وتصنيف العلوم وبناء المدارس والرباطات (واما لوجود المانع عنه كاسقاط المؤلفة قلوبهم عن الزكوة فعله ابوبكر رضى الله عنه واخراج الكفار من جزيرة العرب والاذن فى ركوب البحر ومطالعة كتب الامم السالفة وسفر الواحد وصلوة التراويح بالجماعة والمنع عن المتعة فعله عمر رضى الله عنه (واعادة بناء الكعبة الى بناء الخليل عليه السلام باظهار قواعله كما فعله عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما (وترك الاشعار فى الهدى على راى الامام ابى حنيفة رحمه الله وهو اشعار اهل زمانه فيما حمله الامام ابوجعفر الطحاوى والامام ابو المنصور الماتريدى رحمهما الله تعالى وغير ذلك مما يكون وصلة لاعلاء الاسلام وذريعة لاقامة شعار الشريعة ومصلحة فى امر الدين ومنفعة للمسلمين الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه ومن يستقم على حدود الشرع فى عقايده واحواله الباطنة واعماله الظاهرة آتيه الله ثواب الدنيا وحسن ثواب الآخرة *

خلا من ال فاطمة الحواء * فمنزل اهلها منها خلاء
توضاء للصلوة وصل خمسا * واذن بالصلوة على النبى
تكنفنى الواشون من كل جانب * ولو كان واش واحد لكفانى
من مجيرى من العيون المراض * فهى انكى للصب من مرحاض
ترك الفكاهة والمزاحا * وقلا الصبابة فاستراحا
لقد اوحش الديار فالدير موحش *

﴿ شعر ﴾

تكنفنى الملاح واضجرتنى * على مابى بتكرير الاغانى
فلما ضاق عن امرى اصطبارى * ذرقت بها على وجه الزوانى
(اخر) اذاحل بك الامر فكن بالصبر لواذا * والافاتك الاجر فلا هذا ولاهذا
(اخر) لاتنه عن خلق وتاتى مثله * عار عليك اذا فعلت عظيم
ابدأ بنفسك وانهها عن غيها * فاذا انتهيت عنه فانت حكيم
فهناك يقبل ان وعظت وتقتدى * بالامر منك وينفع التعليم
(اخر) فعش ما شئت فى الدنيا وادرك * بها ما شئت من صيت وصوت
فحبل العيش موصول بقطع * وخيط العمر معقود بموت

﴿ حق البيان والتصوير لمسئلة حدوث عالم الامر والتقدير ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على رسوله محمد واله وصحبه اجمعين * (اما بعد) فان العالم بمعنى ما سوى الله تعالى من الموجودات وجملة الكائنات حادث احدثه البارى تعالى بعلمه وقدرته على حسب ارادته وذلك داخل فى عقد الدين واجب اعتقاده على المسلمين والقول بقدمه باطل لامحالة وضلال عن الحق وبئست الضلالة ولكن العاقل المنصف المتدين يجب عليه ان يجرد البصيرة ويتامل كماينبغى ويعرف حق المعرفه ان كون ذلك كفرا ليس لان القديم باى معنى كان مستحيل الاطلاق على ماسوى الملك المنان لان مالايجوز اطلاقه على غيره تعالى من اسمائه اسمان اسم الله واسم الرحمن على ماعرف فى موضعه مع انه ورد فى محكم التنزيل قوله جل ذكره كالعرجون القديم وانك لفى ضلك القديم وهذا افك قديم ولالكونه بديهى البطلان فان القول بان الصغير يكون ظرفا

للكبير واعتقاد ان الشجر حجر ليس بكفر وان كان محالا بالضرورة الاولية منتفيا بالبديهة ولا لكونه مخالفا لبرهان العقل فان القول بان الجسم مشتمل على اجزاء غير متناهية بالفعل ليس بكفر وان كان بين الاستحالة ولا لكونه مما يقول به الكفرة اوالمبتدعة فان القول بان موسى كليم الله ونجيه وعيسى روح الله وكلمته ليس بكفر مع ان اليهود والنصارى قائلون بهما (وانما يكون القول بقدم العالم وغير ذلك كفرا لكونه تكذيبا للرسول عليه السلام ورد اللشريعة بانكار الحكم الشرعى الثابت بالنص القطعى اذا لكفر عدم الايمان عمن شانه الايمان قال الله تعالى ومن لم يؤمن بالله ورسوله فانا اعتدنا للكفرين سعيرا وضع الظاهر موضع المضمر للايذان بان الكفر نفس عدم الايمان والايمان هو التصديق بجميع ماجاء به صلى الله عليه وسلم والاقرار به (ثم لابد من معرفة ان الحدوث المفروض اعتقاده والقدم المحرم من جهة الشرع باى معنى اخذا وان القائل بالقدم هل يرد هذا وينقض ماهو الواجب فى الباب ام لا فان رد ماهو الواجب فى الشريعة يكون كفرا وضلالا والا فلابعدما يقوله وبالا (والمعروف من معنى الحدوث فى الشريعة وثبت كونه من الدين بالضرورة الواجب اعتقاده على كل الامة هو كونه مخلوقا لله سبحانه موجودا بايجاده وصادرا باحداثه على اى وجه كان فى آن اوزمان اومكان اوعلى غير ذلك من حال اوشان لان النص القطعى لم يرد باكثر من ذلك ومذهب اهل الحق ان الواضع للاحكام والحاكم بالشرايع هو الله تعالى وان الحكم الشرعى من الفرض والواجب والحلال والحرام وغير ذلك ينتفى بانتفاء المدرك الشرعى وهو اربعة الكتاب والسنة والاجماع والقياس لاغير كما قال الله ان الحكم الالله امر ان لاتعبدوا الا اياه اتبعوا ما انزل اليكم من ربكم ولاتتبعوا من دونه اولياء فاعتبر وايا ولى الالباب (ثم الحكم الاعتقادى لايثبت الابدليل قطعى من نص الكتاب ومتواتر السنة غير متجاوز حد الدلالة ولامتعد عن قدر الافادة فى اثبات ما اثبته ونفى مانفاه والسكوت عما عداه فلايحتج فيه بالاجماع ولابخبر الواحد والقياس ولامدخل فيه للظنون واراء الناس لان باب العقايد لابدله من قاطع وان الظن والتقليد فيه غير سايغ (وان كلا من خبر الواحد والقياس وان كان مدركا شرعيا ومفيد اللعمل لكنه لايفيد العلم بل انما مفاده الظن وهو غير داخل فى مسمى العلم فى عرف الشرع على ما يعطيه قوله

سبحانه مالهم بذلك من علم ان هم الايظنون حيث اثبت الظن مع نفى العلم ولايثبت به المسائل الاعتقادية عند ائمتنا الحنفية ومن وافقهم فيه على ماعرف فى اصول الفقه (واما الاجماع فالرتبة الاولى منه وان كانت دليلا قطعيا الا انها لاتفيد حكما اعتقاديا وذلك لانه لابدله من سند فان كان قطعيا فالحكم مضاف اليه وثابت به دون الاجماع وان كان ظنيا فلايتصور انعقاد الاجماع لان الظن فى هذا الباب لايجوزله الاتباع ولقوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتى فانه يفيد تمام الدين فى هذا اليوم من عصر النبوة ولم يكن فيه اجماع بل كمل بدونه وماذا بعد الحق الا الضلال (ولذلك لم يقع من قدماء الائمة وكبار علماء الملة البحث عن حدوث العالم والاستدلال على اثباته بعدما ثبت عندهم ان جميع ماسواه تعالى مخلوق له وموجود بايجاده وماكانوا يفهمون من القديم معنى سوى الموجود الغنى المطلق ومن الحادث الموجود بغيره المفتقر اليه فى وجوده * واذقد انكشف لك ذلك فاعلمن ان الواجب عليك فى مسئلة حدوث العالم ليس الاما اوجبه الله ولاتكليف الابما كلف به الله اذالواضع للاحكام والحاكم فى الشرايع هو الله تعالى ويكفيك فى صحة عقيدتك وسلامة ايمانك فى هذا الباب ان تقر اقرارا صادرا عن مطابقة جنانك ومواطاة قلبك مع لسانك بان الله تعالى خالق كل شيء وفعال لمايريد ومدبر كل الامور وهو بكل شيء عليم وعلى كل شيء قدير وان ما دخل تحت الوجود ومايدخل بعد ذلك كبيره وصغيره وجليله وحقيره وظاهره وخفيه وعلويه وسفليه وماديه وقدسيه كل ذلك بخلق الله تعالى وايجاده احدثه بقدرته وعلمه وارادته واختياره واوجبه واوجده لطفا وفضلا ولاشريك له فى ذلك ولايحتاج فى شيء الى شيء اصلا وذلك هو كل الواجب وتمام اللازم فى الباب ولايلزم عليك الاستدلال بالادلة العقلية وترتيب المقدمات النظرية ولا البحث عن سبق العدم بالزمان اوبالذات ولاعن تناهى الحوادث وعدمه لابالنفى ولا بالاثبات اذالواجب عليك والفرض اللازم على مقتضى شريعتك فى باب العقايد ان تثبت ما اثبته الشرع وتنفى ما نفاه وتصدق به وتقر بموجبه وتسكت عما عداه وذلك الدين القيم ولكن اكثر الناس لايعلمون وهو طريقة السلف الصالحين ومابه يدينون ولايثبت قدم الايمان والاسلام الا على ظهر التسليم والاستسلام (واما الذى يوجبه النظر الفكرى والراى الحكمى ويؤدى اليه البرهان

العقلى ويسوق اليه البحث الدقيق والفكر الغامض والتحقيق فمع انه لاينافى ماهوالحق الحقيق والواجب اعتقاده فى الدين شرعا على ماابليناه سابقا فهو مما لايجب اثباته ولانفيه دينا (واعلم) انه قدثبت عند الحكماء واهل النظر العرفاً ان الاول تعالى وتقدس وهوالحق الثابت من جميع الوجوه تام الوجود بل فوق التام وعين الوجود والفعلية متعال عن مصاحبة القوه ومجاورة الامكان بالكلية وانه تام الصفات تام الافعال لايشوب وصفه قوة ولا يفارق عن فعله وجود وفعلية ليس يتصور بالنسبة اليه حيثية دون حيثية ولا يتطرق الى جنابه حالة منتظرة ولايفوت عنه فايت ولايحتجب عنه غائب ولايمنعه حاجز ولا يدفعه حاجب وهو متقدم على الزمان والزمانيات وجميع الممكنات تقدما سرمديا وسابق الوجود عليها سبقا واقعيا على نسبة متقررة متشابهة متقدسة عن الموافات الزمانية والمكافات المكانية وهذا هوالذى يثبتونه من معنى القدم مختصا بالله تعالى ويعبرون عنه بالسرمد وهومحيط بكل ماتسعه الشيئية ويشمله الوجود والفعلية احاطة تامة على نسبة واحدة بحيث يكون احاطته بالمستقبل احاطته بالماضى وذلك بانه هوالحق وله المثل الاعلى ووجوب الوجود والغنى المطلق (ثم البراهين قدقامت والحجج قدنهضت على ان فى الممكنات ما يكون امكانه الذاتى كافيا لوجوده منه تعالى اومن علة اخرى ثابتة قارة من المبادى العالية فيجب ان يكون ثابتا ووجوده دائما قارا غير متجددا صلا وهذاالنحو من الازلية هوالذى يثبتونه للجواهر القدسية والطبايع المستمرة الدائمة ويعبرون عنه بالدهر (ثم يتبعون ذلك بالنظر الى احوال الحوادث ويحتاجون فى ربط الحادث بالقديم الى اثبات حوادث غير متناهية متعاقبة الوجود ثابتة التجدد ومتجددة الثبوت فى ازمنة غير متناهية وهذا هوالنحو الذى يثبتونه من القدم بالنسبة الى الطبايع المتجددة والكائنات المادية ومايلزمها من زمان وحركة ومادة (واذقد حصلت ذلك علمت انهم يطلقون الازلية والقدم على ثلاثة معان والنحوالاول يخصونه بالواجب الوجود والنحو الثانى يشمل الجواهر القدسية والاشخاص العلوية والطبايع الكلية والنحو الثالث يختص بالحوادث المتجددة (فحيث مايقولون لوتحقق جميع مالابد منه لوجود الحادث فى الازل يلزم قدم الحادث اوتخلف المعلول عن علته لايعنون من القدم النحو الاول فانه لايتصور فى الممكن ولاالنحو الثالث فانه غيرلازم وانما يلزم ان لوكان قدم الثابتات بمعنى الوجود فى ازمنة

غير

غير متناهية وهم لايقولون به وانما يعنون منه انه يلزم ان يكون ثابت الوجود دائم الثبوت لان الثابت بماهو ثابت لايصدر عنه الا الثابت فلا يكون الصادر متجددا وقدفرض انه متجدد الوجود وهوخلف فاحتياجهم الى اثبات حوادث غير متناهية فى ربط الحادث بالقديم لان الحادث بماهو حادث متجدد لايرتبط بالقديم بماهو قديم ثابت فلابد من شروط متجددة غير متناهية لالان هناك مسافة غير متناهية حاجزة بين القديم والحادث فاصلة بينهما بمدة غير متناهية يوصل بل لان القديم ثابت قار مستمر الوجود والحادث متجدد غير قارطارى الوجود فلايمكن استناده اليه الابواسطة حادث اخروهلم جرا الا الى نهاية (وتقرير دليلهم المشهور الموثوق به لهم فى هذا المدعى ان الحادث اليومى مثلالامكانه ليس وجوده الامن ايجاب معنى يوجده واقتضائه له اقتضاء تاما فذلك المعنى ليس يخلو من ان يكون حاصلا فى الازل بجميع مالابد منه فيه اولاوعلى الاول يلزم قدم الحادث اوتخلف المعلول عن المقتضى التام والفرض قد خالفه والبرهان قداحاله (وعلى الثانى وجودالحادث فيما لايزال امالان يكون من غير حدوث امراخر فيلزم وجودالممكن بدون تمام علته ووجود المقتضى التام وهو محال لامتناع وجود الشيء بدون وجوبه عن علته التامة (واماان يكون موقوفا على وجود امراخر ومشروطا بحدوثه وننقل الكلام ونجره الى سبب حدوثه وهلم جرالا الى حد ونهاية فيلزم ترتب حوادث غير متناهية وهو المطلوب (وليس مطلوبهم اثبات قدم ممكن ما بتعيين الشق الاول وابطال الباقى كما توهمه من نظر فى كلامهم حتى المحقق الدوانى فانه غير مطابق المدعى ولامفيد للمطلوب (بل مقصودهم فى هذا النظر بالذات ومنظورهم اولاليس الا اثبات الطبيعة المستمرة وحفظها بتعاقب الجزئيات المتجددة غير متناهية فى كلاطرفيها فهى من حيث طبيعتها المستمرة صدرت عن الواجب القديم ومن حيث جزئياتها المتجددة تكون مبدأ لصدور الحوادث عنه (وبالجملة ان الحادث المتجدد الوجود لايمكن استناده الى العلة الثابتة القارة الدائمة الوجود بماهى ثابتة قارة بل لابدله من انضمام امرحادث متجدد مثله يتمم العلة بانضمامه اليها وهلم جرا فلا جرم ينتظم الحوادث الغير المتناهية والافيلزم قدمه اوتخلفه عن العلة التامة اووجوده وحدوثه بدون تمام علته وكلاهما محالان بالضرورة الاولية (واعترض عليه تارة بتجويز امتناع وجوده فى الازل (واخرى بتجويز تعلق

الارادة القديمة بوجوده فيما لايزال ولافرق بينهما الان فى الازل لم يأخذ كون تعلق ارادة الفاعل المختار متمم العلة الوجود فيما لايزال وان فى الثانى اخذ ذلك (ومحصل الاعتراضين اختيار الشق الاول بان تمام العلة فى الازل لايلزمه قدم الحادث ولاالتخلف لان مقتضى العلة التامة هو وجود الحادث فيما لايزال لامتناع وجوده فى الازل فلايكون مقتضى العلة التامة اولكون تعلق الارادة لوجوده فيما لايزال والمستحيل هو تخلف المعلول عن مقتضى العلة التامة ونحو تعلق الارادة وليس هو الافيما لايزال (الاترى ان تحقق العلة التامة يوم الجمعة لوجود زيد يوم الاثنين مثلا لازمه مقتضاه تحققه ووجوده يوم الاثنين والمعلول انما تخلف عن نفس العلة التامة وهو ليس بمحال والمحال هو تخلفه عن مقتضاها وهو وجوده يوم الاثنين وهو ليس بلازم (ولايخفى عليك ان هذا الاعتراض بكلا وجهيه مغالطة محضة لان المعلول لما لم يكن وجوده ثابتا على الدوام مستمرا من الازل لايتصور وجوده الابتبدل نسبة الازل وما لايزال وحصول التحول من حال الى حال فلزوم التخلف اووجود المعلول بدون تمام علته على تقدير عدم التوقف على شرط حادث ضرورى (وتجويز امتناع الوجود فى الازل انما يرد عليهم ان لوكان مرادهم اثبات قدم الزمانيات بمعنى كونها غير مسبوقة بالعدم اصلا وليس كذلك (بل ليس مقصودهم فى هذا النظر الاربط الحادث بالقديم بحفظ التجدد ودوامه بواسطة حوادث غير متناهية (والقدم الذى يثبتونه بالنسبة الى الاجرام الفلكية والعناصر المادية وغيرها من الزمانيات انما هو بمعنى الوجود فى ازمنة غير متناهية (على ان المعترض قد اضطر الى الاعتراف بتوقفه على شرط حادث ضرورة انه لابد فى وجوده من تحقق نسبة ما لايزال وتحول الحال بعد ان لم تكن متحققة سواء كان بحدوث الوقت الذى تعلقت الارادة القديمة بوجود المعلول فيه اوغير ذلك من حالة لم تكن مع العلة فى الازل وذلك ظاهر فتلك الحوادث ذات جهتين الدوام والتجدد فمن جهة الدوام قديمة مستندة الى القديم ومن جهة التجدد حادثة متممة لعلة وجود حادث بعد (وما قيل ان هذه الحوادث لاجائز ان تكون متممة لعلة الحادث من حيث انها دائمة والالزم الترجح بلامرجح بالنسبة الى بعض الاحوال دون بعض ولامن حيث انها متجددة والالزم التسلسل ليس بشيء لان هذا التسلسل هو الذى يرومون اثباته بالدليل وهم لايقولون بوجود حادث فقط بل الحوادث لا اول لها وافرادها غير متناهية

(فان قيل برهان التطبيق والتضايف وغيرهما يدل على بطلان غير المتناهى مجتمعة كانت اومتعاقبة مترتبة كانت اوغير مترتبة (قلت جريان بعض تلك البراهين فى الامور المترتبة المجتمعة لوسلم فما عدا ذلك فى حيز المنع عندهم البتة (ولاسيما فى الحركات والزمان فان الموجود من ذلك انما هو الحالة الشخصية التى هى عبارة عن كون الجسم بين المبدأ والمنتهى بحيث يصح ان يفرض فى كل فرد من انات وجوده فرد من المقولة الذى يسمونه الحركة بمعنى التوسط (واما الحيثية التى تلزمها باعتبار نسبتها الى حدود المسافة الممتدة ويسمونها بالحركة بمعنى القطع فهو امر خيالى محض لاوجود له الا فى الخيال وينقطع بانقطاعه ولايجرى البرهان فى شيء منهما (وما ذكره الدوانى من ان عدم جزء من الحركة يقتضى علة حادثة ولابد لها من علة اخرى حادثة وهلم جرا فيلزم التسلسل فى الامور الموجودة المترتبة المجتمعة اما فى حال وجوده السابق اوحال عدمه اللاحق وهم بين البطلان لان جزء الحركة كان متمم علته هو الارادة الجزئية المتعلقة لوجوده آلانى واما علة عدمه فى الان الثانى فهى امر مستمر دائمى وهو عدم علة وجوده فى هذا الان مثلا ان الارادة الجزئية الفلكية متممة لعلة وجود وضع جزئى فاذا حصل ذلك الوضع انتفت تلك الارادة نظرا الى وجود الوضع فى الان الثانى وبانتفائها انتفى ذلك الوضع لابحدوث علة متجددة بل لعدم تعلق الارادة لوجود الوضع المخصوص فى الان الثانى وكذلك الارادة لعدم علة وجودها فى الان الثانى وهو امر ثابت دائمى (وله فى هذا الباب اوهام فاحشة وخيالات باطلة قد نبهنا عليها فى غير هذا الكتاب ثم الكلام فى جريان برهان التطبيق وغيره فى ابطال عدم التناهى فطويل الذيل عديم النيل سقيم الحجاج عقيم النتاج ✽ ومن يسلم وجهه الى الله وهو محسن فقد استمسك بالعروة الوثقى ✽

✽ حكمة بديعة وفطنة منيعة ✽

✽ اعلم ✽ ان للشيء وجودا شرعيا يقتضيه الشريعة الالهية لوجوبه اواستحبابه فعلا اوتركا من اقامة الفرايض واداء الواجبات والاتيان بالسنن والمستحبات والتجنب من المفاسد والمنكرات ووجودا عقليا يقتضيه الحكمة ويستدعيه المصلحة يلزم على الانسان لتعلق شؤن حياته وامور معاشه من رعاية اسباب ورقابة اوقات ينتظم بها احوال تجارته ويستقيم اعمال زراعته وغير ذلك من حوائج ضرورية اومكملات ومحسنات لحالاته وجملة حركاته وسكناته ووجودا اقصديا ليس يقتضيه الشرع ولا